

التحليل المالي
(نظرة محاسبية)
د. محمد السهلي

الفصل الرابع

التحليل الأساس: الأحوال
الإقتصادية ومؤشرات السوق

محتوى الفصل :

- مفهوم التحليل الأساس.
- مراحل التحليل الأساس.
- مداخل التحليل الأساس.
- تحليل الظروف الاقتصادية العامة.
- تحليل ظروف القطاع أو الصناعة.
- تحليل ظروف المنشأة.

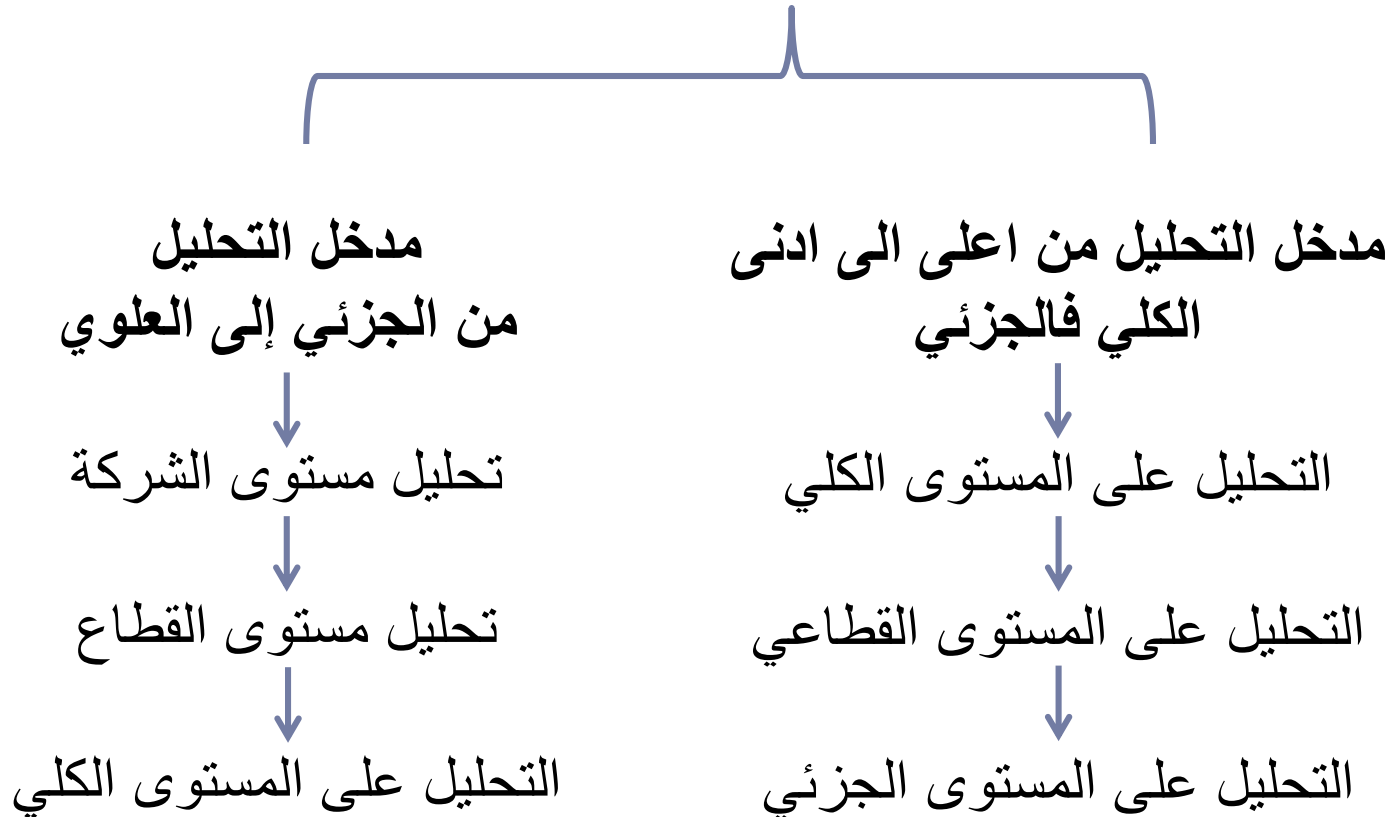
١- مفهوم التحليل الأساس :

- التحليل الذي يركز على المستقبل من خلال تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية والنقدية المتاحة وذلك للتنبؤ بما ستكون عليه ربحية الشركات المستقبلية والتوزيعات المحتملة ودرجة المخاطرة المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها ربحية الشركة لهدف تحديد سعر السهم من خلال تحديد القيمة الحقيقية للسهم.
- التحليل الاساسي عادة ما يلقي اهتمام اكبر من التحليل الفني حيث ان التحليل الفني يركز على الماضي والمعلومات التاريخية.

٢- مراحل التحليل الاساس :

١. التحليل على المستوى الكلي او التحليل على مستوى الظروف الاقتصادية العامة المحلية والدولية.
٢. التحليل على المستوى القطاعي او التحليل على مستوى الصناعة او النشاط.
٣. التحليل على المستوى الجزئي أو التحليل على مستوى الشركة.

٣- مداخل التحليل الأساس :



لا يوجد مدخل أفضل من الآخر للقيام بالتحليل الأساس لأنه هنالك من يفضل المدخل الأول وهنالك من يفضل المدخل الثاني.

يمكن التعامل مع التحليل الأساس بطريقة تكامل المدخلين معاً حيث يتم استخدام المدخل الأول في تحليل الظروف الاقتصادية وظروف الصناعة والمدخل الثاني في تحليل كل الشركات في المستوى الثالث من التحليل بصرف النظر عن القطاع الذي تم اختياره في المستوى الأول والثاني من التحليل.

٤- تحليل الظروف الاقتصادية العامة :

يهدف التحليل الاقتصادي إلى تحليل الظروف الاقتصادية العامة ودراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتنبؤ بالحالة الاقتصادية التي يتوقع ان تسود مستقبلاً من رواج او كساد ومدى تأثير الحالة المتوقعة للاقتصاد الوطني على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

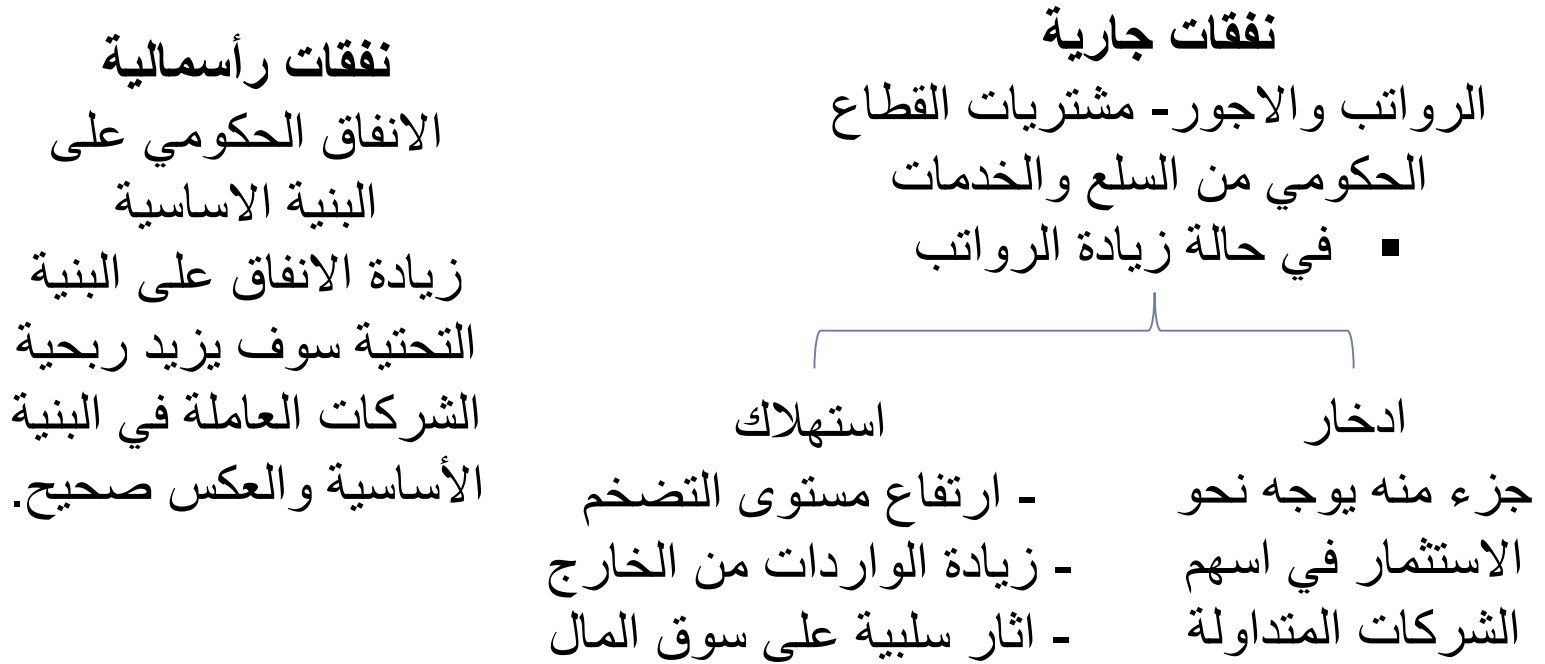
٤-١ المتغيرات الاقتصادية الرئيسية :

- ١- السياسة المالية:
 - أ/ الانفاق الحكومي .
 - ب/ الموارد المالية.
- ٢- السياسة النقدية.
- ٣- معدل التضخم.
- ٤- الناتج المحلي الاجمالي.

١ / السياسة المالية :

تتضمن جزئين هما النفقات والموارد حيث تبدأ الدولة أولاً بتقدير حجم الانفاق الحكومي بما يخدم خطة التنمية الاقتصادية ثم تبدأ بتقدير حجم الإيرادات اللازمة لتمويل تلك النفقات.

أ- الانفاق الحكومي : يعد الانفاق الحكومي ضخماً لموارد الدولة في



مشتريات القطاع الحكومي من السلع والخدمات - يزيد إيرادات
القطاع الخاص المورد لتلك السلع - يزيد ربح الشركات
وتدفقاتها النقدية - ارتفاع القيمة الحقيقية لأسهم تلك الشركات.

ب - الموارد الحكومية:

- الضرائب تعتبر المتغير الاساسي المؤثر على إيرادات الموازنات العامة لمعظم دول العالم معظم المحاولات لزيادة إيرادات الدولة بزيادة المعدلات الضريبية او الدخول الخاضعة لها.
- ارتفاع معدل الضريبة يؤثر على سوق المال يؤدي لخفض ارباح الشركة مما يؤدي لانخفاض العائد الموزع على الأسهم ومن ثم انخفاض اسعار السهم، والعكس صحيح.
- لكن هناك اثار سلبية لانخفاض معدل الضريبة فقد يؤدي لعجز لدى الدولة و تعالجه بالقروض.

٢ / السياسة النقدية :

تشير الى الأدوات التي تستخدمها الحكومة للسيطرة على المعروض من النقود، واهم أدوات السياسة النقدية : سعر الخصم والاحتياطي النقدي الذي يتم الاحتفاظ به لدى البنك المركزي.

- هناك علاقة طردية بين زيادة عرض النقود وبين الاستثمار في اسواق المال.
- زيادة عرض النقود يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي الى زيادة الاستثمار في سوق المال.
- لكن هناك آثار سلبية فالتضخم يزداد ويرتفع الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرين.

٣ / معدل التضخم :

أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في التحليل الاقتصادي.
من الآثار المترتبة على معدل التضخم:

- ١- معدل العائد الخالي من الخطر (معدل التضخم + سعر الفائدة) وهو أحد مدخلات نموذج تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- كلما ارتفع معدل العائد الخالي من الخطر انخفضت القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية وبالتالي انخفضت القيمة الحقيقية للاسهم، والعكس صحيح
- معدل التضخم وسعر الفائدة عاملان غير خاضعين لسيطرة المحلل.

٢- معدل التضخم والسياسة النقدية للدولة.

زيادة معدل التضخم قد تقود البنك المركزي الى استخدام أدوات السياسة النقدية للحد من عرض النقود مما يترتب عليه انخفاض التدفقات النقدية لمنشآت الاعمال وانخفاض القيمة السوقية لاسهم المنشآت.

٣- يؤثر على ربحية الشركات بوجود ارباح صورية ناتجة عن اتباع سياسات محاسبية تؤدي الى تدني النفقات.

مثل الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تقويم الاصول الثابتة.

٤- يؤثر على مقومات الانتاج في المنشآت الصناعية لأن التضخم يؤثر على اسعار السلع والمنتجات.

٤ / الناتج المحلي الإجمالي :

يتمثل الناتج المحلي الإجمالي في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تنتج داخل الدولة ويتم قياس الناتج المحلي الاجمالي بالريالات او الدولارات وعادة ما يتم تعديله بالتغيير في مستوى الاسعار. توقع زيادة الناتج المحلي الاجمالي يعكس جانب تفاؤلي يكون له تأثير ايجابي على حركة التعامل في الاسهم ومن ثم زيادة اسعارها والعكس صحيح.

٢-٤ المتغيرات الاقتصادية الأخرى المميزة للاقتصادي السعودي:

أولاً : التغير في أسعار النفط :

- نظراً لأن الجانب الأكبر من إيرادات الدولة يأتي من قطاع النفط، قيمة النفط (كمية الانتاج وسعر البيع) من أهم المتغيرات المؤثرة على السوق السعودي.
- هنالك علاقة ارتباط قوية بلغت ٧١% بين حركة أسعار النفط وبين حركة سوق الاسهم السعودية متمثلة في اسعار الأسهم و قيم التداولات وعدد العمليات.

ثانياً: تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في سوق الاسهم السعودي:

تكلفة الفرصة البديلة: معدلات العائد المتوقعة من الاستثمار في مجالات أو استثمارات أخرى بخلاف سوق الاسهم.

الأمثلة الاستثمارية البديلة:

- الاستثمار في اسواق النقد سواء في الودائع بالعملة المحلية او الودائع بالعملة الاجنبية.
- الاتجار بالنقد الاجنبي.
- الاستثمار العقاري.
- الاستثمار خارج حدود الدولة.

ثالثاً: درجة السيولة النقدية المتاحة:

هنالك علاقة ارتباط قوية تصل الى ٧٤% بين نسبة التغير السنوي في مستوى عرض النقود وبين حركة مؤشر سوق الاسهم السعودي.

٤-٣ المؤشرات الاقتصادية :

المؤشرات الاقتصادية هي مجموعة من الأدوات التي يتم استخدامها لمعرفة الحالة الاقتصادية التي يكون عليها اقتصاد دولة ما.

هناك ثلاثة أنواع من المؤشرات الاقتصادية :

١. المؤشرات المستقبلية أو السابقة للأحداث .
٢. المؤشرات المالية المترامنة مع الأحداث .
٣. المؤشرات التاريخية اللاحقة للأحداث .

١ / المؤشرات المستقبلية أو السابقة للأحداث

هي المؤشرات التي تتغير أولاً قبل التغير الذي قد يحدث للظروف الاقتصادية العامة، مثل:

- . عقود المشروعات الحكومية.
- . عقود المشروعات الخاصة.
- . تأسيس منشآت جديدة.
- . تصاريح البناء.
- . الاستغناء عن العمالة الاجنبية.

٢/ المؤشرات الموائجة أو المتزامنة مع الأحداث:

هي المؤشرات التي تتغير في نفس اللحظة التي يحدث فيها تغير الظروف الاقتصادية العامة، مثل:

- الانتاج الصناعي.
- المبيعات الصناعية والتجارية.
- عدد العاملين.

٣/ المؤشرات التاريخية أو اللاحقة للأحداث:

وهي المؤشرات التابعة التي تتغير تبعاً للتغير الذي يطرأ على الظروف الاقتصادية العامة، مثل:

- المخزن الصناعي والتجاري.
- القروض الصناعية والتجارية.
- نسبة متوسط اقساط القروض التي حصل عليها الافراد الى متوسط دخول هؤلاء الافراد.

- يلاحظ أن المؤشرات اللاحقة للأحداث أو المتزامنة معها لا تحظى باهتمام المحللين الماليين نظراً لأن تأثيراتهم قد انعكست بالفعل في أسعار الأسهم في سوق رأس المال، أما المؤشرات المستقبلية فيكون لها تأثير على أسعار الأسهم لأنها تكشف عن تغيرات اقتصادية مستقبلية.
 - لماذا يلجأ التحليل المالي إلى المؤشرات الاقتصادية للاستدلال منها على المستوى المتوقع لاسعار الاسهم بالرغم من أن مؤشر أسعار الأسهم يعتبر مؤشر مستقبلياً سابقاً للأحداث ؟
- (١) المؤشر ليس فقط مؤشراً مستقبلياً سابقاً للأحداث وإنما يعد أيضاً مؤشراً لاحقاً ومتزامناً مع الأحداث.
- (٢) المؤشر يكشف عن الحالة التي سيكون عليها الاقتصاد الوطني بعد اربعة أشهر في حين ان هنالك مؤشرات اقتصادية اخرى قد تسبق الأحداث بستة او ثمانية اشهر.

٥- تحليل ظروف القطاع او الصناعة:

من العوامل المهمة التي تساعد على تحليل ظروف الصناعة :

١. الموقع التصنيفي للصناعة.
٢. دورة حياة الصناعة.
٣. الخصائص المميزة للصناعة.
٤. المنافسة الحالية.
٥. الاعتبارات المتعلقة بالنمو والتدفقات النقدية والمخاطر داخل الصناعة.

٥-١ الموقع التصنيفي للصناعة:

يمكن تصنيف الصناعات الى اربعة قطاعات هي:

١. صناعات متجهة النمو ← الصناعات التي تنمو بمعدل نمو يفوق معدل نمو الاقتصاد القومي.
٢. صناعات مرتبطة بالدورات الاقتصادية ← الصناعات التي ترتبط بالظروف الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً فتتنامو مع الرواج الاقتصادي وتنخفض مع الكساد الاقتصادي.
٣. صناعات دفاعية ← الصناعات التي تزدهر مع الرواج الاقتصادي، اما في حالات الكساد الاقتصادي فانها تنكمش بمعدل اقل من معدل انعكاس الاقتصاد القومي.
٤. صناعات متدهورة ← الصناعات التي تمر بمرحلة التدهور والافول لكن في حالة النمو يكون معدل نموها اقل من معدل نمو الاقتصاد القومي.

٢-٥ دورة حياة الصناعة:

هناك اربع مراحل تمر بها دورة حياة الصناعة هي مرحلة الظهور ثم مرحلة النمو السريع ومرحلة النضوج واخيرا مرحلة الهبوط.

لايشترط أن تمر جميع الصناعات بتلك الأربع مراحل لكن معرفة هذه النظرية يساعد على تحليل الصناعة

مرحلة الظهور ← نمو سريع للمبيعات، لكن يصاحبها تكاليف عالية في مجال الأبحاث والتسويق والتطوير والإعلان.

مرحلة النمو ← نمو سريع للمبيعات، تكاليف الأبحاث والتطوير تصبح أقل.

مرحلة النضوج ← تبقى المبيعات مستقرة، تكاليف الإنتاج تصبح مثالية وتكاليف الأبحاث والتطوير تصبح أقل ويتم التركيز على تخفيض تكاليف المنتج.

مرحلة الهبوط ← تنخفض المبيعات، وتنخفض تكاليف الانتاج والأبحاث والتطوير

٣-٥ الخصائص المميزة للصناعة :

١- التطور التاريخي للصناعة من حيث

- متوسط حجم المبيعات.

- متوسط الارباح الناتجة عن الصناعة.

٢- حجم العرض والطلب داخل الصناعة من حيث

- دراسة الطاقة الانتاجية المتاحة والمستغلة داخل الصناعة.

- حجم الطلب على المنتجات المختلفة داخل الصناعة.

- حجم المخزون ومدى تراكمه.

٣- مستوى التقنية داخل الصناعة

- هل هي من الصناعات كثيفة العمالة أم من الصناعات كثيفة التقنية؟
- هل هي من الصناعات الانتاجية التقليدية أو من الصناعات الحديثة التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا؟

٤- مستوى التدخل الحكومي - هل الصناعة من الصناعات التي تتدخل فيها الحكومة لانتاج منتج معين أو لفرض سعر معين؟

٤-٥ المنافسة الحالية :

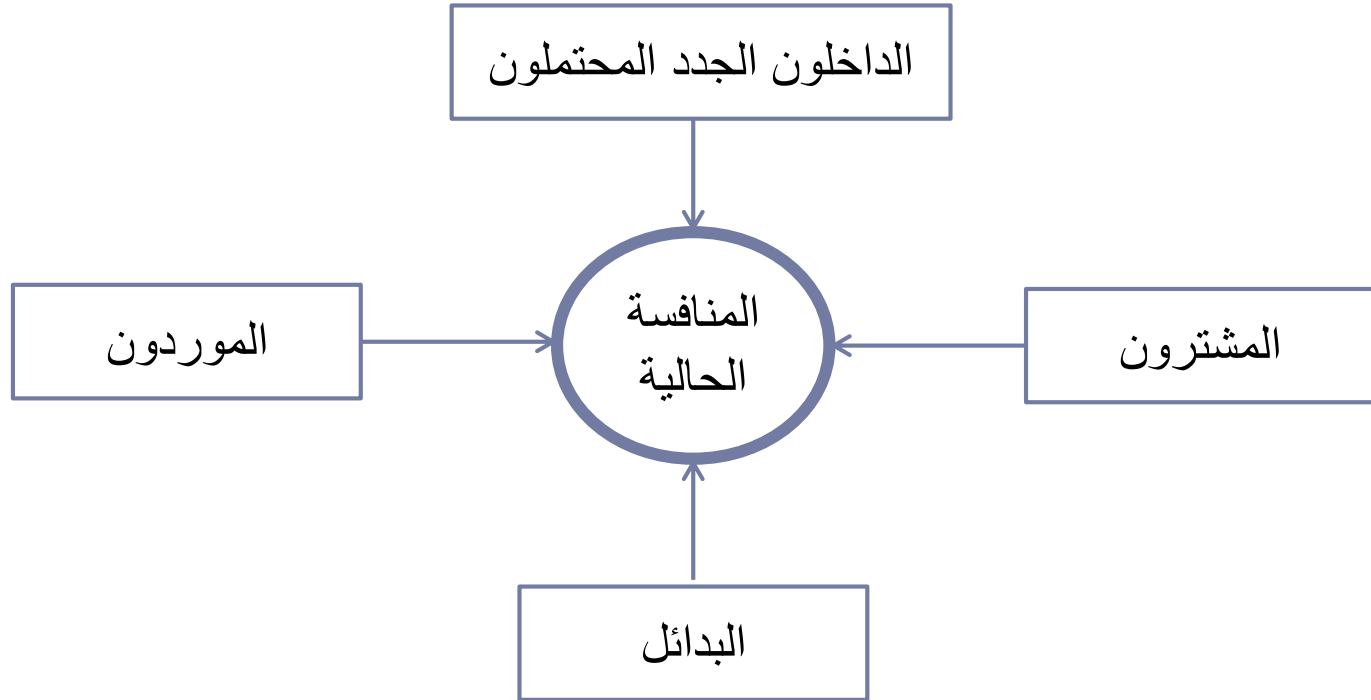
كلما زادت المنافسة انخفض العائد المتوقع في الصناعة وانخفضت القيمة الحقيقية للمنشأة في تلك الصناعة.

فاذا كانت الصناعة ذات عائد مرتفع فانه متوقع أن تجذب استثمارات جديدة من شركات موجودة حالياً في نفس القطاع أو من شركات جديدة خارج القطاع، وهذا يخلق منافسة عالية تؤدي في النهاية الى تخفيض عائد الصناعة.

ولقد قدم مايكل بورتر في كتابه «استراتيجية المنافسة» طريقة منظمة لدراسة الهيكلية الإقتصادية لصناعة معينة وذلك من خلال خمس قوى رئيسية تؤثر على عائد الصناعة:

١. التهديد بدخول منافسين جدد.
٢. قدرة التفاوض مع الموردين.
٣. قدرة التفاوض لدى المشترين.
٤. التهديدات من السلع والخدمات المنافسة البديلة.
٥. قوة المنافسة بين المنشآت الموجودة حالياً في الصناعة.

الإطار العام للقوى الخمسة:



العوامل أو المتغيرات التي من شأنها زيادة المنافسة بين المنشآت:

١. زيادة المنافسين.
٢. انخفاض النمو في الصناعة.
٣. محدودية اختلاف المنتج.
٤. تكاليف ثابتة عالية.
٥. زيادة في طاقة الصناعة.

٥-٥ الإعتبارات المتعلقة بالنمو والتدفقات النقدية والمخاطر داخل الصناعة:

- يعتبر النمو المتوقع للإقتصاد ككل الخطوة الأولى لتقدير نمو قطاع معين، طبيعي ان هناك صناعات تنمو بمعدل أسرع أو أقل من معدل نمو الإقتصاد الكلي، والنمو المتوقع لصناعة ما يرتبط بالطلب على المنتجات أو الخدمات التي تقدمها تلك الصناعة.
- أما من ناحية قدرة الصناعة على توليد التدفقات النقدية فان هذا الأمر يعتمد على ربحية المنشأة، فالمنشأة تستثمر مصادر تمويلها في عوامل الإنتاج، ثم تقوم ببيع السلع والخدمات للحصول على ارباح نقدية يتم توزيعها على المساهمين أو اعادة استثمارها.

تعتمد الربحية على مستوى المنافسة في الصناعة:

- الصناعة ذات الربح المرتفع تجذب اليها منافسين جدد، وبازدياد المنافسة يزداد العرض مما يؤدي الى انخفاض السعر
- على العكس اذا كانت الصناعة غير مربحة فإن بعض المنشآت قد تخرج من الصناعة طواعية بالغاء النشاط او مجبرة بإشهار الإفلاس، وبالتالي تنخفض المنافسة الأمر الذي يجعل الصناعة مربحة بالنسبة للمنشآت الباقية.

٦- تحليل ظروف المنشأة:

يعد نوعاً من التحليل الداخلي لظروف المنشأة والذي يركز على معرفة كل شيء بخصوص المنشأة نفسها يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية.

٦-١ الإطار العام لتحليل ظروف المنشأة :

- ١- الهدف
- ٢- المنتجات والخدمات
- ٣- دورة حياة المنتج.
- ٤- التسعير والبدائل
- ٥- سياسات التسويق والبيع.
- ٦- سلسلة الموردين
- ٧- الموارد البشرية.
- ٨- أولويات الاستثمار.
- ٩- المالية / المحاسبة.

١ / الهدف :

معرفة هدف المنشأة هو نقطة الانطلاق في التحليل الداخلي حيث ان معرفة غاية المنشأة وفهم أهدافها يجعل السياسات الاستراتيجية وخطط تنفيذها واضحة للمحلل المالي الأمر الذي يمكنه من تقدير توقعات جيدة حول مستقبل ربحية المنشأة وتدفقاتها النقدية.

٢ / المنتجات والخدمات :

يجب على المحلل المالي ان يعرف عمق خطوط الانتاج واتساعها لدى المنشأة وطاقة كل منها وامكانيات التوسع المستقبلي فيها لمقابلة الطاقة الاستيعابية التسويقية.

مصدر المعلومات :

- التقارير السنوية للمنشأة.
- موقع المنشأة على الانترنت.
- معلومات تنشر من أو عن المنشأة .
- المعلومات المتاحة عن المنشأة في المواقع المتخصصة لقواعد بيانات الصناعة والتجارة والغرف التجارية.

٣/ دورة حياة المنتج:

نفس دورة حياة الصناعة. هنالك اربع مراحل تمر بها دورة حياة المنتج هي مرحلة الظهور ثم مرحلة النمو السريع ومرحلة النضوج واخيرا مرحلة الهبوط.

٤/ التسعير والبدائل:

يصنف الاقتصاديين المنتجات وفقاً للمنافسة الى نوعين : منتجات تتنافس على أساس التميز والاختلاف - ومنتجات تتنافس على أساس السعر. ووفقاً إليهم يتم تحديد وضع الشركة التنافسي في السوق.

٥/ سياسات التسويق والبيع:

لما لها من تأثير على مبيعات ومصاريف المنشأة وبالتالي تأثيرها على المبيعات المستقبلية.

٦/ سلسلة الموردين :

تشمل الجهود المجتمعة للشراء والتصنيع والأبحاث والتطوير والتوزيع.

ويجب على المحلل معرفة :

- . تأثير كل جزء من هذه الاجراءات على التدفقات النقدية المستقبلية.
- . معرفة سلوك التكاليف خلال السلسلة.
- . معرفة الجزء الأهم من السلسلة.

٧/ المواد البشرية :

- . معرفة جوانب الضعف من القوة في الموارد البشرية وفريق الإدارة العليا.
- . قدرة المنشأة على الاحتفاظ وجذب الموظفين ذوي الكفاءة.
- . القيادة القوية والناجحة تساهم في الربحية المستقبلية للمنشأة.

٨ / أولويات الاستثمار :

معظم المنشآت لديها نشاط تجاري، منطقة جغرافية، أو علامة تجارية تحرص على حمايتها والدفاع عنها.

معرفة هذه الأولويات ضروري لمعرفة المبيعات والتكاليف المستقبلية. وتوقع التدفقات النقدية المستقبلية.

٩ / المالية / المحاسبة:

لابد من معرفة الوضع المالي للمنشأة من خلال التحليل المحاسبي والمالي للمنشأة.

٦-٢ الخطوات العملية لتحليل ظروف المنشأة :

- تحليل ظروف المنشأة يتم من خلال خمس خطوات هي:
١. معرفة نشاط المنشأة.
 ٢. تقويم أداء المنشأة في الماضي.
 ٣. تقويم أداء المنشأة في المستقبل.
 ٤. تقدير القيمة الحقيقية للمنشأة.
 ٥. اتخاذ القرار الإستثماري.

(١) معرفة نشاط المنشأة :

يحتاج المحلل لمعرفة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة والسوق الذي تتداول فيه تلك المنتجات والخدمات.

٢) تقويم أداء المنشأة في الماضي: ويشمل

أ - معرفة التقارير المالية وتقويمها

- يقوم المحلل بتحليل شامل للتقارير المالية للشركة.
- السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة.
- يقوم الخيارات والبدائل المحاسبية التي تستخدمها المنشأة، واجراء التعديلات اللازمة على النتائج الأولية.

ب - تقويم جودة التقارير المالية

يقصد بجودة التقارير المالية أن تعبر تلك التقارير المالية بصدق وعدالة عن الأداء الاقتصادي الفعلي والمركز المالي للشركة. ويرتبط به مفهوم التحفظ في التقارير المالية.

- التحفظ في التقارير المالية ← اتجاه الإدارة عند إعداد التقارير المالية باستخدام الطرق المحاسبية وبدائل السياسات المحاسبية الى التقرير والإفصاح عن صافي دخل اقل مما يجب وتدفق نقدي اقل مما يجب او صافي اصول أقل مما يجب.
- لأغراض التقويم جودة التقارير المالية ومدى التحفظ في التقارير المالية لا بد من تقويم نزعة المنشأة للتلاعب والتحايل المحاسبي باستخدام بدائل السياسات المحاسبية عن طريق استخدام المؤشرات والعوامل التي تشير الى احتمال وجود تلاعب في القوائم المالية حسب المؤشرات التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA.
- يجب على المحلل المالي القيام بتعديل النتائج المالية قبل اجراء المقارنات مع الشركات الاخرى المماثلة وقبل توقع الاداء والتدفقات النقدية في المستقبل وقبل تقويم المنشأة بغض النظر عن مستوى جودة التقارير المالية.

ج - تقويم أداء الإدارة

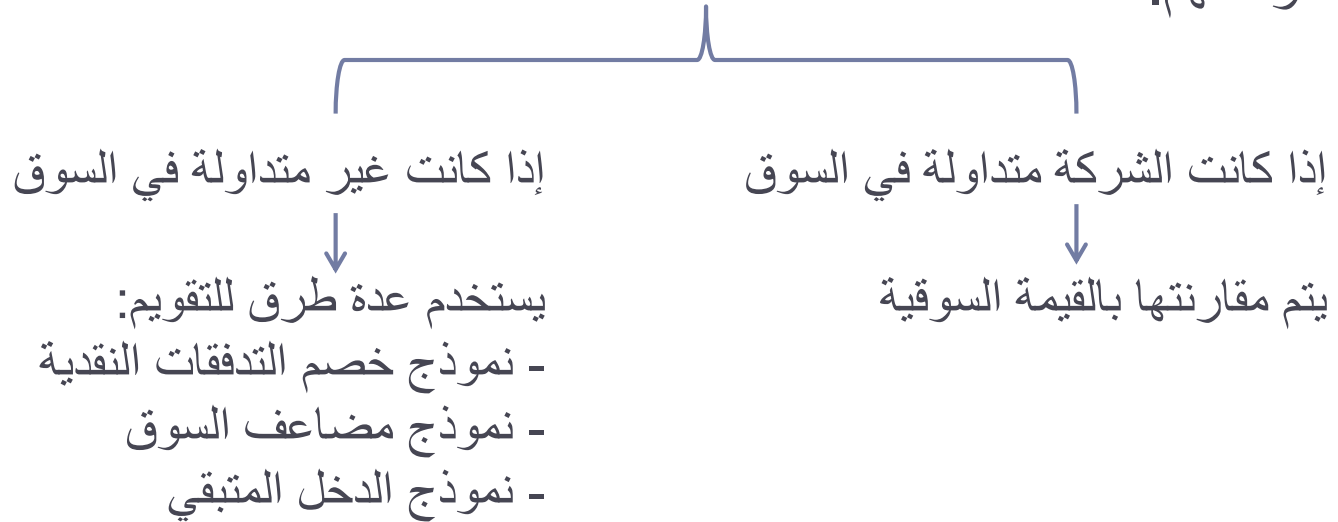
يجب على المحلل المالي أن يقوم انعكاس أداء الإدارة وإدارتها على التقارير المالية.

٣) توقع أداء المنشأة في المستقبل

بناءً على تقويم أداء المنشأة في الماضي فإن المحلل المالي يستطيع أن يتوقع الأداء المالي المستقبلي للمنشأة. الأداء المالي المستقبلي يتضمن القوائم المالية الأولية المتوقعة في المستقبل، وتوقعات الدخل المستقبلي، وتوقعات دخل السهم و يمكن توقعهم باستخدام النماذج الاحصائية.

٤) تقدير القيمة الحقيقية للمنشأة

المحلل المالي يحدد القيمة العادلة أو الحقيقية أو الأساس للشركة وللشهم.



٥) تقرير المحلل المالي واتخاذ القرار الاستثماري

عند نهاية التحليل يجب على المحلل المالي أن يقوم بتوثيق نتائج عملية التحليل وايصالها من خلال إعداد تقرير التحليل المالي.